# محضر الجلسة رقم 589

**التاريخ:** الجمعة 4 ربيع الثاني 1429 (11 أبريل 2008)
**رئيس الجلسة:** المستشار السيد مصطفى عكاشه، رئيس المجلس.
**التوقيت:** عشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة والثلاثين بعد الزوال.
**جدول الأعمال:** الجلسة الافتتاحية للدورة الربيعية 2008.

---

**المستشار السيد مصطفى عكاشه رئيس المجلس:**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.
السيد الوزير الأول،
حضرة السادة والسيدات أعضاء الحكومة،
حضرة السادة والسيدات أعضاء المجلس المحترمين،
أيها السادة،

تنطلق اليوم أشغال الدورة الربيعية لمجلسنا الموقر، ونحن أكثر ما نكون استعدادا للانكباب على ما تحمله هذه الدورة من انشغالات، تلتقي مع ما تنوء به الساحة الوطنية من انتظارات، ومع ما تلامسه بلادنا من رهانات، فالمغرب أضحى يعج بالأوراش الكبرى من أقصاه إلى أقصاه، التي لاتستثني قطاعا أو مجالا، إلا وحققت فيه خطوات عملاقة ترسم معالم التقدم والرخاء، وتنشر قناعات التفاؤل والثقة، والفضل في ذلك يعود إلى القيادة الحكيمة والتوجيهات المتبصرة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

وقبل الدخول في صلب ذلك، فإنه لا يسعني إلا أن أتقدم بشكري وامتناني، للسادة أعضاء المكتب، والسادة رؤساء الفرق، والسادة رؤساء اللجان الدائمة، والسادة أعضاء مجلس المستشارين جميعهم، وكذا كافة الفعاليات السياسية والفكرية والحزبية، على اختلاف مشاربها واتجاهاتها، والمنتظمة أيضا في المجتمع المدني، على ما أحاطوا به شخصي المتواضع من متابعة وعناية واهتمام، طيلة المدة التي قضيتها خاضعا للعلاج، سواء داخل أرض الوطن أو خارجه.

والآن وقد استعدت عافيتي واستأنفت القيام بالمهام المسندة إلي، فأنا لا أنسى فضل الله علي، وأجدني ممنونا لكم أيضا على الجهد الجماعي الذي بذلتموه خلال غيابي، حتى وكأنني كنت حاضرا بينكم، شاعرا بالاطمئنان على سير العمل العادي بالمجلس.

وبالعودة إلى ما أوردته في استهلال كلمتي هاته، فنحن المغاربة نجد أنفسنا اليوم أمام الإرادة الملكية الراسخة في النهوض بالمشروع الديمقراطي التنموي الذي بلغ مرحلة متقدمة في مساره الهادف إلى صنع التغيير الحداثي التدريجي، الذي يروم الحفاظ على المقومات الأساسية والخصوصيات الأصيلة التي تحفظ للمغرب هويته وتأمن له جذوره ومنابته، ويجتث العديد من السلبيات التي لا تتناسب مع روح العصر والنفس المستقبلي للتنمية الشاملة.

وبطبيعة الحال، فهذه الرؤية السديدة تأمل التوفيق بين من نحن، والحالة التي نوجد عليها، وكيف ينبغي أن نكون هذه الرؤية العاقلة والرشيدة هي التي جعلتنا نجتاز اختبار الديمقراطية وصون الحريات وحقوق الإنسان بالنجاح الذي يؤهلنا لمعالجة كل قضايانا ومعانقة سائر آمالنا.

وإن مواجهة تحديات الظرف الراهن وطنيا وإقليميا وعالميا، ليست بالأمر الهين، فدول تفوقنا من حيث القدرات الاقتصادية والمادية أصبحت تعاني بدورها من تزايد الاختلالات، حيث تستفحل فيها البطالة ويهتز مستوى التوازنات ويبرز التضخم ويتراجع الميزان التجاري سلبيا في المبادلات الخارجية.

ولذلك، علينا أن نتحلى بالإرادة ونحافظ على جذوة الأمل، علينا أن ننظر حولنا قبل أن نصدر أحكامنا ونتخذ قراراتنا في كل مايهم شؤوننا.

وفي نفس السياق، فقد ألح الباحثون والمنظرون في هذه الأثناء على ضرورة التأهيل وإعادة هيكلة الموارد الإنتاجية، وإعطاء الاعتبار اللازم للعنصر البشري في عملية التنمية، واعتماد حكامة جيدة والتدبير العقلاني للشأن العام، وتخليق الحياة العامة، وضمان وجود مناخ يسوده الأمن والسلام والاستقرار، إذ بدون وجود هذا المناخ، لايمكن بلوغ أدنى أهداف التنمية.

إن المغرب يسير في الطريق الصحيح الذي يرفض كل نظرة تشاؤمية أو سوداوية، وينبذ كل ألوان التطرف والتهور، والمؤسسات تقوم فيه بدورها، وما على جميع المغاربة إلا أن يضعوا يدا في يد من أجل دعم قيم المواطنة والتضامن التي تحولهم إلى قوة كلما تشبثوا بها أيما تشبث.
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السادة أعضاء المجلس المحترمين،

إن الفترة الفاصلة بين الدورات يتخللها نشاط ملحوظ على مستوى اللجان الدائمة، التي عكفت هذه المرة على مناقشة عدد من النصوص لا تخفى أهميتها، وقد عقدت عدة اجتماعات لهذه الغاية، توجت بالتصويت على تلك النصوص التي ستعرض على جلسة عامة إثر هذا الافتتاح.

ومن هذه النصوص ما يكتسي صبغة تنظيمية تتمم بها القوانين التنظيمية لكل من المجلس الدستوري ومجلس النواب ومجلس المستشارين والمحكمة العليا، بالإضافة إلى نصين يهمان كلا من تحسين المستوى الغذائي، والإصلاح الذي يطال القطاع السياحي.

وهذان النصان هما: قانون يتعلق بالعلاقات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية والبحرية، وقانون آخر يقضي بسن إجراءات

خاصة تتعلق بالإقامات العقارية للإنعاش السياحي، وبتغيير القانون الذي هو بمثابة النظام الأساسي للمؤسسات السياحية.

وإلى جانب ذلك، قامت اللجان ذاتها بعدة أنشطة أخرى، نذكر منها: مشاركة لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية في اللقاء الإعلامي الذي نظمه المكتب الوطني للمطارات، وزيارة استطلاعية للمؤسسات والمرافق التابعة للمكتب في كل من البيضاء ومراكش، وتفقد المحطة السككية الجديدة بمراكش، وزيارة أوراش مدينة تامنصورت، وحضور لحظة إعطاء انطلاق مشروع بناء جسر فوق واد تانسيفت.

ونظمت اللجنة يوما دراسيا بتنسيق مع وزارة المالية حول موضوع "وضعية صناديق التقاعد بالمغرب"، وعقد مكتب اللجنة جلسة عمل مع وفد برلماني زار بلادنا من جمهورية التشيك برئاسة نائب رئيس لجنة التنمية الجهوية وسياسة الإسكان .

وبخصوص لجنة التعليم والشؤون الاجتماعية والثقافية، فقد عقدت اجتماعا خصص لدراسة المشاكل التي يعاني منها الحجاج خلال موسم الحج واقتراح حلول لها، ونظمت زيارتين لتفقد المنشآت الرياضية بكل من مكناس وطنجة، كما زار السادة أعضاء اللجنة مؤخرا المرافق التابعة للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة.

وعقدت لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية من جهتها، اجتماعا خصص للاستماع لعرض السيد وزير الداخلية، حول ظروف وملابسات تفكيك شبكة إرهابية، وقد نوقش هذا العرض من مختلف جوانبه، مما أدى إلى استجلاء الصورة بكل حقائقها حول الموضوع.

وبادرت اللجنة ذاتها بالإطلاع على بعض إنجازات "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، وعقدت اجتماعا بمقر وزارة الداخلية توخت من خلاله مواكبة مراحل هذه المبادرة التي ثبتت آثارها الإيجابية للعيان، كما قام السادة أعضاء اللجنة بزيارة مشاريع وأوراش بجهة الرباط.

وعلى مستوى الدبلوماسية البرلمانية، لم يفتأ مجلس المستشارين يواصل تحركاته المنفتحة على مختلف المنظمات الدولية والقارية والإقليمية ذات الاختصاص، وعلى عدد من برلمانات الدول الشقيقة والصديقة.

وهي تحركات تهدف إلى التركيز في هذه الظروف على شرح أبعاد مشروع إقرار الحكم الذاتي في أقاليمنا الجنوبية والدفاع عن وجهة النظر الوطنية حول الإيجابيات المتعددة المنتظرة من الحفاظ على الأمن والاستقرار والتلاحم بين شعوب منطقة المغرب العربي. كما أن علاقاتنا الثنائية تدفع في اتجاه الرفع من وتيرة التعاون الاقتصادي بين بلادنا وتلك البلدان.

ونذكر في هذا الصدد، مشاركة المجلس منذ اختتام الدورة الخريفية وافتتاح هذه الدورة في اجتماعات مختلف اللجان المنبثقة عن كل من الجمعية البرلمانية الأرومتوسطية والجمعية البرلمانية لحوض البحر الأبيض المتوسط، والتي انعقدت بعدد من العواصم الأوروبية، وكان آخرها مشاركة المجلس بوفد عنه في الدورة العادية للجمعية البرلمانية الأورومتوسطية، التي احتضنتها العاصمة اليونانية.

كما تمت المشاركة في مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بالقاهرة، والدورة الاستثنائية لنفس الاتحاد التي عقدت بإسطمبول بتركيا، واللقاء المنظم بنيويورك على هامش الدورة الثانية والخمسين لهيئة الأمم المتحدة بخصوص وضعية المرأة، والدورة العادية للبرلمان العربي بالقاهرة، والدورة العادية للاتحاد البرلماني العربي بأربيل بالعراق، واجتماع لجنة الشؤون القانونية التابعة لمجلس الشورى بطرابلس.

وكان المجلس ممثلا خلال نفس الفترة، في ندوتين أشرفت عليهما المنظمة العربية للتنمية الإدارية بكل من القاهرة وشرم الشيخ، في حين قام وفد من السادة أعضاء المكتب بزيارة عمل إلى مجلس الشيوخ الفرنسي في إطار التنسيق وتبادل الخبرة القائمين باستمرار بين المجلسين.

ودعما للتفاعل الإيجابي بين الحكومة والبرلمان في مجال المتابعة ذات الاهتمام المشترك، فقد ساهم ممثلون عن المجلس في كل من الزيارة التفقدية التي قام بها السيد وزير التشغيل والتكوين المهني بمعية السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالجالية المغربية المقيمة بالخارج على رأس وفد هام إلى الضيعات الفلاحية بمنطقة "ويلبا" الإسبانية التي تشتغل بها العاملات المغربيات، وزيارة العمل التي قام بها السيد وزير التجارة الخارجية رفقة عدد من رجال الأعمال إلى الديار الهولندية قصد الدفع بالعلاقات الثنائية ذات الطابع الاقتصادي.

ويوجد حاليا "بكاب تاون" بجنوب إفريقيا وفد عن المجلس للمشاركة في أشغال الدورة 118 للاتحاد البرلماني الدولي التي تنعقد هناك، والجدير بالذكر أن هذه المشاركة ستكون فاعلة الحضور، باعتبار أن وفد المجلس سيطرح عددا من الاقتراحات والتعديلات الهامة على مشاريع القرارات والتوصيات التي ستعرض على المناقشة في لجان العمل، وهي مبادرات تحظى بمساندة المجموعتين العربية والإفريقية، وتشرف المشاركة الفعالة للبرلمان المغربي بغرفتيه في هذه الدورة.

وبالموازاة مع ذلك، استقبل المجلس خلال نفس الفترة عددا من رؤساء البرلمانات والوفود الأجنبية الزائرة التي كان من بينها وزراء ومسؤولون كبار وسفراء معتمدون لدى بلادنا، وكان آخر هؤلاء الوفد الصيني برئاسة السيد "لي شانغشون" (Li CHANGCHUN) عضو اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني، وقد ضم الوفد عددا من الوزراء والبرلمانيين ورجال الأعمال الصينيين.

السيد الوزير الأول،

حضرة السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

حضرة السادة المستشارين المحترمين،

حضرة السيدات المستشارات المحترمات،

يطيب لي أن أذكر في هذه الآونة بما أقدمنا عليه في مجلس المستشارين ومجلس النواب من وضع نواة للتنسيق فيما بيننا، على مستوى ما يتعين علينا القيام به في مجال برمجة النصوص المطروحة وتنظيم تداولها، وعقلنة المناقشات ورفع مستواها، وحسن تدبير الزمن المخصص لها، سواء في أعمال اللجان أو الجلسات العامة، ومعالجة إشكالية ترتيب واختيار الأسئلة الشفوية وتفادي تكرارها، ويدخل في هذا الإطار البحث عن أنجع السبل لإقرار الملاءمة بأقصى ما يمكن بين النظامين الداخليين، وإعادة النظر في كيفية التمثيل وحجمه لدى المنظمات الدولية، وتشكيل الوفود المشتركة، وينتظرنا الكثير من العمل في هذا الاتجاه خلال هذه الدورة.

وسنستنير في كل ذلك بالتوجيهات الملكية السامية، حيث كان جلالة العاهل الكريم عند افتتاحه لدورة أكتوبر 2007، قد قال حفظه الله: **"فإني أدعو للتنسيق والتعاون بين المجلسين، في اتجاه عقلنة وترشيد عملهما، باعتبارهما برلمانا واحدا تتكامل فيه الأدوار، وليس برلمانين مختلفين."**

ولا يفوتني أيضا أن أزف إليكم نبأ اكتمال بناء وتجهيز المقر الجديد للمجلس، حيث تجري على هذا المشروع الذي أشرف على نهايته اللمسات الأخيرة التي ستجعله في المستوى اللائق باحتضان أشغالنا في الأمد القريب إن شاء الله، حيث حرصنا – ولا نزال – على أن يرقى هذا الانجاز الهام إلى نفس المواصفات المعمارية والجمالية، التي يتميز بها عدد من مقرات البرلمانات ذات الرمزية الحضارية والمجالية على الصعيد الدولي.

وأختم كلمتي بالتأكيد مرة أخرى على أن المغرب بمؤسساته الدستورية وقواه الحية وفعالياته المختلفة سيظل سائرا في الطريق الصحيح الذي اختطه لنفسه في ظل جلالة الملك، وسيحقق بعون الله وإرادته ما يبتغيه من حاضره الزاهر ومستقبله الواعد بكل خير.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يوجد بيننا اليوم داخل هذه القاعة في هذه الأثناء السيد أحمد محمد لقمان، المدير العام لمنظمة العمل العربية، الذي يقوم بزيارة للمملكة على رأس وفد هام من هذه المؤسسة القومية الرائدة، فمرحبا به وبمرافقيه.

أيها السادة كما تعلمون، لقد أعلن عن جلسة ثانية لبعض النصوص التشريعية في هذه الجلسة. ولهذا سننتقل وبدون أن نرفع الجلسة، سننتقل إلى دراسة مشاريع القوانين التي مبرمجة في جدول الأعمال.